

الوحدة 03 : مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

- مؤشرات التوازن المالي
- رأس المال العامل الصافي الاجمالي
- الاحتياج في رأس المال العامل
- الخزينة الصافية
- التوازن المالي للمؤسسة
- النسب المالية
- نسب الهيكل المالي (الملاءة المالية)
- نسب السيولة
- نسب النشاط
- نسب الربحية (المردودية)

1. مؤشرات التوازن المالي

يعد استخراج المؤشرات المالية من أبرز الأهداف التي تقف وراء بناء واعداد الميزانية الوظيفية، فهذه المؤشرات يتم من خلالها قياس درجة

تحقق التوازن المالي، ويمكن استخراجها من خلال الانطلاق من التوازن بين جانبي الموارد والاستخدامات كما يلي $R=E$

1.1. رأس المال العامل الصافي الاجمالي : ويدعى أيضا برأس المال العامل الوظيفي FRF Fond de Roulement fonctionnel

ويعتبر ذلك الجزء من الموارد الدائمة المخصص لتمويل الاستخدامات المتداولة

(استخدامات جارية)، أي أنه يمثل فائض الموارد الدائمة بعد تغطيتها بالكامل الاستخدامات المستقرة والموجه لتمويل

الاستخدامات الجارية، حيث يمثل هامش أمان تستعمله المؤسسة لتجاوز حالات بطئ دوران عناصر الاستخدامات

الجارية وخاصة المخزونات، ويتم حساب رأس المال العامل الصافي الاجمالي وفقا لمنظورين وهما:

● من أعلى الميزانية: ر ع ص إ = موارد دائمة - استخدامات مستقرة $FRng = Rd - Es$

● من أسفل الميزانية: ر ع ص إ = استخدامات جارية - موارد جارية $FRng = Ec - Rc$

ويعبر رأس المال العامل من أسفل الميزانية عن قدرة المؤسسة على تغطية جميع التزاماتها قصيرة الأجل عن طريق أصولها الجارية (تسديد القروض قصيرة الأجل عن طريق أصولها الجارية) ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان و هو رأس المال العامل.

إن تحليل رأس المال العامل يمكن القيام به من خلال حساب علاقة رأس المال العامل من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي.

- الحالة الأولى $FRng = 0$ بمعنى رأس المال العامل الصافي الاجمالي معدوم وذلك عندما تكون الاستخدامات الجارية = الموارد الجارية وهو يمثل حالة التوازن الأدنى، وهو ما يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في موعد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم امكانية تحقق سيولة كافية والوفاء بالالتزامات لمدة طويلة.
- الحالة الثانية $FRng$ موجب، وذلك عندما تكون الاستخدامات الجارية اكبر من الموارد الجارية ، وهذا يدل على وجود فائض في السيولة على المد القصير، مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، كما بإمكان المؤسسة في هذه الحالة مواجهة المشاكل المتوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

- الحالة الثالثة: $FRng$ سالب، وذلك عندما تكون الاستخدامات الجارية أقل من الموارد الجارية، وهو ما يعني أن المؤسسة على الأرجح تعرف صعوبات في الأجل القصير، وهو ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، الأمر الذي يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، أيضا يدل على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل، وهو توظيف غير سليم للمؤسسة.

2.1. الاحتياج في رأس المال لعامل

يمثل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، حيث أن منح اجال طويلة للعملاء، إضافة لمخزون ذو دوران بطيء، وضعف أداء التفاوض التجاري (قبول أجال قصيرة لتسديد الموردين) يتولد عن كل ذلك احتياج مالي للاستغلال، يستلزم البحث عن مصادر أخرى لتمويله، ينقسم احتياج رأس المال العامل الاجمالي الى:

أ. الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال: وهو الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال،

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

ب. الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال: وهي الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية، والتي

تتميز بطابع استثنائي، وهو الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

ت. الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي: من المعادلتين نستنتج أن الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي يساوي

$$\text{BFR}_g = \text{BFR}_{ex} + \text{BFR}_{hex}$$

3.1. الخزينة الصافية TN: هي عبارة عن اجمالي النقدية (أموال جاهزة) الموجودة باستثناء السلفات المصرفية ، أو هي مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، ولها دور أساسي في المؤسسة، إذ تحقق التوازن المالي على المدى القصير بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

إن الخزينة الصافية تتشكل عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الاجمالي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وغيرها، إذا تمكنت المؤسسة من تغطية الاحتياج تكون الخزينة موجبة، وهي في حالة فائض في التمويل، وفي الحالة الاخرى تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل.

تحسب الخزينة الصافية بطريقتين :

- الخزينة الصافية = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة $TN = Et - Rt$ وهي أموال جاهزة في البنك والصندوق - السلفات المصرفية.

- الخزينة الصافية = رأس المال العامل الاجمالي - الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي

$$TN = FR_{ng} - \text{BFR}_g$$

توجد للخزينة ثلاث حالات وهي:

- إذا كان $\text{BFR} < \text{FR}$ فإن $TN > 0$ في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل ، وهو ما يطرح عليها مشكلة الربحية، أي تكلفة الفرصة البديلة الضائعة، لذلك يتوجب عليها معالجة الوضعية، عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تساهلات للزبائن.
- إذا كان $\text{FR} < \text{BFR}_g$ فإن $TN < 0$: المؤسسة هنا في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في اجمالها، وهو ما يطرح اشكال حاد في بعض الحالات، ويهدد وجود المؤسسة في حال م تتخذ الاجراءات الكفيلة بحله، مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تلجأ الى الاقتراض من البنوك، أو التنازل عن بعض الاستثمارات التي لا تؤثر على طاقتها الانتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ لبيع بعض المواد الأولية.
- إذا كان $\text{BFR}_g = \text{FR}$ أي $TN = 0$ وهي ما تعرف بالخزينة المثلى، والوصول الى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفق الامكانيات المتاحة، عن طريق تفادي عدم التسديد، ومنه التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

ملاحظات هامة:

1. إذا كان رأس المال العامل أكبر من الاحتياج الاجمالي، تكون الخزينة الصافية موجبة، ويمكن تقليص الخزينة الصافية من خلال:

- التأثير على رأس المال العامل الصافي الاجمالي من خلال: تخفيض الموارد الدائمة بحيث يمكن تسديد جزء من الديون طويلة الاجل والمتوسطة، أو العمل على رفع القيم الثابتة عن طريق شراء استثمارات إضافية.
- التأثير على احتياج رأس المال العامل الاجمالي من خلال: الزيادة في الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزون أو تقديم تسهيلات للزبائن، أو تخفيض موارد الدورة بتسديد حقوق الموردين.

2. إذا كان رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي، وهو ما يعني أن الخزينة سالبة، فالمؤسسة يجب عليها أن تقوم بالإجراءات المعاكسة لما سبق.

2- التوازن المالي للمؤسسة :

هو الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، مع تحقيق اليسر المالي والسيولة للمؤسسة، أو هو الكيفية التي تصل بها المؤسسة الى وضعية مالية تستطيع من خلالها سداد كافة التزاماتها العاجلة، مع ضمان عدم الوقوع في العجز المالي.

1.2. شروط التوازن المالي:

من أجل أن يتحقق التوازن المالي حسب التحليل المالي الوظيفي، لا بد أن تتحقق الشروط التالية:

1. رأس المال العامل الصافي الاجمالي موجب أي $FRng > 0$ بمعنى أن تتمكن المؤسسة من تكوين الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد طويلة ومتوسطة الأجل.

2. أن يغطي رأس المال العامل الصافي الاجمالي الاحتياج في رأس المال العامل $FRng > BFRg$ لا يكفي

للمؤسسة تحقيق رأس مال عامل موجب بل يجب أن يغطي هذا الهامش احتياجات دورة الاستغلال.

3. خزينة موجبة $TN > 0$ يتحقق هذا الشرط بتحقق الشرطين السابقين، كما يمكن النظر اليه أن المؤسسة تمكنت من تغطية موارد الخزينة و المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة.

2.2. كيفية تشخيص التوازن المالي:

يمكن تشخيص الميزانية الوظيفية في مقارنة المبالغ المحسوبة من أجل التأكد من التوافق بين الموارد التي تحصلت عليها المؤسسة مع مختلف استخداماتها، وذلك من خلال:

- في البداية يتحقق المحلل المالي من أن الاستخدامات المستقرة تمت تغطيتها بموارد دائمة، أي أن رأس المال العامل الصافي الاجمالي موجب.

- ثم يوجه اهتمامه الى الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي، والي ينقسم الى احتياج رأس المال للاستغلال وخارج الاستغلال، والذي يعرف بالاحتياج في رأس المال العامل الظرفي أو الاستثنائي .
- يحاول المحلل المالي التأكد من أن رأس المال العامل الوظيفي كاف لتغطية الجزء الهيكلي لاحتياج رأس المال العامل **BFRex**، أما فيما يتعلق بالتغيرات الظرفية فيمكن امتصاصها بواسطة الخزينة، ومنه يمكن أن نلاحظ أنه يمكن أ، يكون رصيد الخزينة الصافية في بعض الاحيان سالبا، وذلك بشرط أن تكون هذه الحالة مؤقتة، ولكن أن استمرت هذه الحالة ، فهذا يدل على خطورة الوضعية المالية للمؤسسة، أما إذا كانت الخزينة الصافية موجبة بقيمة كبيرة وبشكل مستمر ومتواصل، فلا تشكل هذه الوضعية خطرا ، ولكنها تمثل موارد غير مستغلة، بل يتم دفع تكاليف على جزء منها (الفوائد على الديون طويلة الأجل) لذا يجب على المؤسسة استثمارها.

3.2. علاج الاختلال في التوازن المالي

من بين النقاط الرئيسية التي يهتم بها المحلل المالي، هو أن يغطي رأس المال العامل الوظيفي الجزء الهيكلي من احتياج رأس المال العامل، فعندما تمارس المؤسسة أنشطة موسمية (يمكن تشخيص هذه الوضعية بأنها غير مقلقة لأنها تكون لفترة قصيرة ثم يعود التوازن المالي) نلاحظ خلال هذه الحالة ارتفاع في الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي ، $BFR > FR_{ng}$ وهو ما يؤدي الى خزينة سالبة، في هذه الحالة تسعى المؤسسة للحصول على موارد قصيرة الاجل.

ولكن اذا تواصلت واستمرت وضعية الخزينة سالبة ، فهذا يعني أن رأس المال العامل الوظيفي لم يعد كافيا لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل ، وهو ما ستلزم على المؤسسة:

- رفع رأس المال العامل الوظيفي عن طريق الحصول على قروض طويلة الأجل أو الرفع من رأس المال أو التنازل عن الاستثمارات.
 - خفض الاحتياج من رأس المال العامل، من خلال التفاوض مع الموردين من أجل الحصول على مهلة أطول للتسديد أو التفاوض مع العملاء لمنح مدة أقصر للحصول، أو التخفيض من المخزونات.
- أما إذا كانت خزينة المؤسسة موجبة بشكل دائم ومستمر، فهذا يدل على أن رأس المال الوظيفي له قيمة مهمة مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، وهو ما يطرح مشكلة الربحية ، لذلك لابد على المسير المالي من:
- تخفيض رأس المال العامل الوظيفي بواسطة التسديد المسبق للقروض طويلة الأجل أو توزيع الأرباح.
 - الزيادة في الاحتياج في رأس المال العامل من خلال التسديد للموردين في أسرع وقت وهو الأمر الذي يمكنه من الحصول على خصم تعجيل الدفع أو الزيادة في مهلة التحصيل الممنوحة للزبائن وهو الشيء الذي يكسبه حصة أكبر في السوق.

الوحدة 04 : التحليل المالي بواسطة النسب المالية

هي تلك العلاقة بين القيم في القوائم المالية ، سواء كانت القيم في نفس الميزانية، أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة)، بحيث تنتج النسب المالية بواسطة قسمة عنصر من عناصر القوائم المالية السابقة على عنصر اخر. كما تعرف أيضا على أنها العاقبة بين متغيرين، والتي تقدم معلومات تساعد على تشخيص وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات المالية المناسبة. ومن أجل أن تكون النسب ذات دلالة لا بد أن تستعمل لمقارنة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة مع:

- وضعية سابقة لنفس المؤسسة وهو ما يعرف بالمعيار التاريخي.
 - أن تستخدم للمقارنة مع وضعية مالية لمؤسسة أخرى وفق المعيار الصناعي أو المقارن؛
 - أو مع المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التشخيص المالي.
- يعتمد المحلل المالي على عدد معتبر من النسب المالية التي يمكن تبويبها في العديد من الاقسام الرئيسية، واختيار هذه الاقسام يتوقف على الهدف المرجو من عملية التحليل من جهة، وانواع البيانات المتاحة من جهة اخرى، فالنسب المالية تكتسي أهمية كبيرة في عملية التحليل المالي، لما لها من دور كبير في توضيح الصورة المالية للمؤسسة، وذلك من مختلف الجوانب ، فهي تستخدم في عملية التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة، وأيضاً مدى كفاءتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والاستثمارية.

1.2. نسب الهيكل المالي (الملاءة المالية):

يهدف استخدام هذه النسب بشكل عام الى دراسة تمويل استخدامات المؤسسة، والحكم على درجة استقلاليتها المالية ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، بالإضافة الى فرصها في الحصول على قروض جديدة، من أهم هذه النسب متداولة الاستخدام بهذا الخصوص:

أ. نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة:

توضح هذه النسبة مستوى تغطية الاستثمارات الصافية عن طريق الأموال الدائمة، وتجدر الإشارة الى أن :

نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة/استخدامات مستقرة قد تم الغاؤها وتم تعويضها بنسبة تغطية الأموال المستثمرة، لأنها تعبر عن تغطية الموارد الدائمة للاستخدامات المستقرة مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للاستغلال (الهيكلية)، ويتم حسابها كالتالي:

$$\text{نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة} = \frac{\text{المورد الدائمة}}{\text{الاستخدامات المستقرة} + \text{BFRex}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1، لأن الاستخدامات المستقرة لا بد لها أن تمول بالموارد الدائمة، وأيضاً بالنسبة لـ BFR المرتبط بشكل عام بهيكل المؤسسة، والذي لا بد من تمويله بواسطة الموارد الدائمة بحيث أن أغلب المؤسسات تضع نسبة تقترب من الواحد الصحيح كنسبة مرجعية.

ب. نسبة الاستدانة (الاستقلالية المالية)

يعد افراط المؤسسة في استعمال الديون المالية مؤشراً خطيراً لأنه يؤدي الى الوقوع في مشاكل العسر المالي ، وذلك بسبب تزايد المصاريف الثابتة، والناجمة عن تسديد أقساط القروض والفوائد لذلك يعتمد المحلل المالي على نسبة الاستدانة من أجل معرفة معدل الاستدانة المالية للمؤسسة والتي تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الديون المالية} + \text{موارد الخزينة}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

هذه النسبة يتعين أن لا تتجاوز 1، وذلك من أجل أن تستطيع المؤسسة أن تخدم ديونها، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة ، كلما تمكنت المؤسسة من أن تتعامل بشكل مرن مع الدائنين، سواء عند الاقتراض أو عند تسديد الديون، ولكن إذا كانت هذه النسبة كبيرة وتتجاوز 1، فهذا يعني أن المؤسسة تعاني من مديونية كبيرة، ولا يمكن لها أن تحصل على تمويل اضافي عن طريق الاقتراض الا بواسطة اعطاء ضمانات. إن الهدف من هذه القاعدة، هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، بمعنى أن لا يفوق مجموع ديونها حجم رؤوس الاموال، أي أن يكون ملاك المؤسسة مساهمين في احتياجاتها المالية أكثر من مقرضيهها، وهو شيء مهم، خصوصا إذا ما تعلق بحالات التوقف عن الدفع والعسر المالي ومخاطر الافلاس، فنلاحظ أنه إذا كان قرار الاستدانة يجعل أموال المقرضين أعلى من مساهمة المالكين، فهو قرار غير رشيد من منظور الاستقلالية المالية، ولا بد أن يعرض بقرار آخر مثل الزيادة في رأس مال المساهمة، أو التخلي عن بعض النشاطات أو التنازل عن بعض الاستثمارات....الخ.

ث. نسبة الملاءة المالية (القدرة على الوفاء بمدة تسديد الديون المالية)

يعتمد المحلل المالي على هذه النسبة لمعرفة المدة الزمنية الضرورية لتسديد الديون المالية للمؤسسة، وذلك بالاعتماد على ما يعرف بالقدرة على التمويل الذاتي CAF ، وهذا على افتراض أن هذا الأخير لا يستخدم الا في خدمة الديون المالية (لا وجود لتوزيع الارباح أو اعادة الاستثمار)، بحيث يمكن معرفة مدة تسديد الديون المالية بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{مدة تسديد الديون المالية (القدرة على الوفاء)} = \frac{\text{الديون المالية الطويلة}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$$

فالمعدل الملائم لهذه النسبة هو 4، وهذا في حالة ما إذا كان متوسط مدة الديون هو 4 سنوات، وغالبا ما تعبر هذه النسبة عن مدة السداد المتوسط بين المؤسسة ودائيتها، فإذا كانت مثلا 2، فهذا يعني المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها المالية باستخدام قدرتها على التمويل الذاتي.

وعدم احترام هذه القاعدة يدل على استمرار المؤسسة في عملية الاستدانة، وذلك بغض النظر عن مستوى القدرة على التمويل الذاتي، وهو مؤشر على زيادة وارتفاع القدرة على عدم الوفاء، ومنه التوقف عن دفع الديون في اجالها، ومنه زيادة احتمال الوقوع في العسر المالي، فهذه النسبة تعد كمؤشر للمقرضين يساعدهم في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسة.

تحسب قدرة التمويل الذاتي بواسطة طريقة الجمع أو الطرح كالآتي:

الطريقة المباشرة: CAF = الإيرادات النقدية - الأعباء النقدية

الطريقة غير المباشرة:

- CAF = النتيجة الصافية + أعباء الدورة - الإيرادات غير النقدية

- CAF = النتيجة الصافية للدورة + الإهلاكات والمؤونات

2.2. نسب السيولة

تهدف هذه المجموعة من النسب الى تقييم قدرة المؤسسة على المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها المالية، ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع أصولها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل، والغرض من حساب نسب السيولة، هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد، ويعتبر تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما من أجل تقييم أدائها المالي، ومدى استطاعة مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة، وذلك من خلال تحديد ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل الى نقد في مدة قصيرة، وبأقل خسائر ممكنة قيا بتكلفتها، ويعتمد المحلل المالي غالبا على حساب النسب التالية:

أ. نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):

تعتبر هذه السيولة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الاستخدامات المتداولة تغطية الموارد المتداولة، فكلما زادت هذه النسبة دل لنا ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة الجارية المفاجيء، دون الحاجة الى تحويل جزء من الأصول الثابتة الى سيولة، أو الحصول على قروض جديدة، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة يتعين أن تتجاوز 1، من أجل تحقيق رأس مال عامل صافي موجب، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة، كلما أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة، على أن لا يبالغ في قيمتها.

ب. نسبة السيولة السريعة:

تعتبر هذه النسبة أكثر دقة وصدقية في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة، وذلك لاقتصرها على الاصول الأكثر سيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية - المخزونات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحول الى نقدية، أي حقوق المؤسسة على الغير (الزبائن واوراق القبض) ، في حين يتم استثناء المخزونات كونها العنصر الأبطأ في التحول الى سيولة ، وكون المؤسسة لا تمتلك قدرة على التحكم في سرعة دورانها وارتباطها بعناصر عديدة من داخل وخارج المؤسسة، وعادة ما يفضل أن تكون في المجال بين 0.3 و 0.5.

ج. نسبة السيولة الجاهزة (الفورية):

تعتبر هذه النسبة من أدق النسب التي تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الاجل، وذلك بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها دون اللجوء الى الأصول المالية غير الجاهزة (الزبائن، أوراق القبض ، المخزونات) لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات أو الحقوق على الغير الى سيولة جاهزة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{استخدامات الخزينة}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة يفضل بشكل عام أن تكون محصورة في المجال 0.2 و 0.3، وما تجدر الإشارة اليه أنه من اصعب وجود نسبة معيارية كمقياس للسيولة، تكون عادة محددة بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية، وأيضا الى حد ما للمؤسسات التجارية ، في حين تكون هذه المعايير منخفضة الى حد معين بالنسبة للمؤسسات القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات.

3.2. نسب النشاط

تهدف هذه النسب الى تفسير مكونات الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال، بحيث يتم حسابها بالاعتماد على القيم الاجمالية التي تظهر في الميزانية الوظيفية، ويتم التعبير على هذه النسب في معظم الأحيان بالأيام والمرات، وتعرف أيضا هذه النسب بنسب الانتاجية، إذ أن هدفها هو قياس كفاءة وفعالية الادارة في استعمال ما لديها من استثمارات من أجل خلق وتوليد المبيعات.

أ. مدة احتياج رأس المال العامل للاستغلال :

ما دام BFRex متعلق ومرتبطة بنشاط المؤسسة الرئيسي، فهو ما عني أنه مرتبط برقم الأعمال ، فالنسبة التي تبين لنا هذه العلاقة، تمكن المحلل المالي من مقارنة حجم الاحتياج في رأس المال العامل بمستوى نشاط المؤسسة، أي كم يوما من مبيعات المؤسسة يمثل هذا الاحتياج الهيكلي، وعليه:

$$\text{مدة احتياج رأس المال العامل الهيكلي} = \frac{\text{BFRex}}{\text{رقم الاعمال}} \times 360$$

هذه النسبة يمكن مقارنتها مع مدة المؤسسات الاخرى لنفس القطاع، أو مع المدة المتحصل عليها في السنوات الماضية، فارتفاع هذه المدد في المؤسسة مقارنة مع السنوات السابقة معناه:

- زيادة في مدة التخزين أو الزيادة في مهلة التحصيل للزبائن.
- أو التخفيض في مدة تسوية الموردين.

ب. معدل دوران المخزونات:

يشير هذا المعدل الى عدد مرات استخدام المخزون في عملية خلق المبيعات خلال السنة، وعليه كلما زادت حركة المخزون وسرعته من بداية التخزين الى عملية خلق المبيعات كلما ارتفعت قدرة المؤسسة في توليد النقد وتحقيق الأرباح، حيث يمكن حساب معدل دوران المخزون من خلال العلاقتين التاليتين:

$$\text{معدل دوران البضاعة / المواد الأولية} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة أو المواد}}{\text{متوسط مخزون المواد أو البضاعة}}$$

$$\text{معدل دوران المنتجات التامة} = \frac{\text{تكلفة انتاج المنتجات التامة}}{\text{متوسط مخزون المنتجات}}$$

- متوسط المخزون = (مخزون أول لمدة + مخزون اخر المدة) / 2

أما بالنسبة للمدة المتوسطة التي يتم فيها تخزين المخزونات وذلك قبل أن يتم تصريفها، فتحسب كما يلي:

$$\text{المدة المتوسطة للتخزين (مدة تصريف المخزون)} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

معدل دوران المخزون

ج. مدة تحصيل الزبائن:

تعبّر هذه النسبة عن المدة المتوسطة لتحصيل الحقوق من الزبائن ، وتحسب كالتالي:

$$\text{متوسط مدة تحصيل الزبائن} = \frac{\text{متوسط حساب الزبائن وأوراق القبض}}{360 \times \text{رقم الأعمال السنوي الأجل}}$$

رقم الأعمال السنوي الأجل

ويقصد بمدة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة (الزبائن وأوراق القبض)، الى تاريخ تحصيلها، لذلك تعبّر عن سرعة تحرك الحسابات المدينة باتجاه التحصيل، تتبع هذه المدة سياسة المؤسسة التجارية في التعامل مع زبائنها ، وعموما كلما كانت أقل كان ذلك دليلا على ترصيدتها السريع لحقوقها من المبيعات الآجلة.

كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات المدينة (بالمرات خلال السنة)، من خلال مقلوب فترة التحصيل كالتالي:

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{رقم الأعمال السنوي الاجل}}{\text{مرة في السنة}}$$

متوسط حساب الزبائن وأوراق القبض

$$\text{متوسط ح الزبائن} = \text{ح (أول مدة)} + \text{ح زبائن (آخر المدة)} / 2$$

كلما كان هذا المعدل أكبر كلما دل على سرعة تحصيل المؤسسة لديونها على الزبائن.

د. مدة التسديد للموردين : تعبّر هذه النسبة عن المدة المتوسطة التي تسدد فيها المؤسسة ديونها اتجاه مورديها، وتحسب كالتالي:

$$\text{متوسط مدة التسديد للموردين} = \frac{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}{360 \times \text{المشتريات السنوية الاجلة}}$$

المشتريات السنوية الاجلة

ويقصد بفترة التسديد، تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة (موردون وحسابات دائنة) الى تاريخ تسديدها ، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات الدائنة باتجاه الدفع ،وتتبع هذه المدة بدورها سياسة المؤسسة التجارية في التعامل مع مورديها ، وعموما كلما كانت أكبر كان ذلك أفضل.

كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات الدائنة (بالمرات خلال السنة) من خلال مقلوب فترة التسديد ، كما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات السنوية الآجلة}}{\text{الموردون + أوراق الدفع}}$$

كلما كان المعدل أقل ، كلما دل ذلك على فترة أطول يمنحها الموردون لصالح المؤسسة من أجل تسديد قيمة مشترياتها الآجلة.

والشرط المهم هم أن تجعل المؤسسة فترة التسديد أطول من فترة التحصيل ، أي أن يكون معدل دوران الحسابات المدينة أكبر من معدل دوران الحسابات الدائنة ، وهو ما يسمح للمؤسسة بأن تحصل ديونها المستحقة قبل تسديد الديون التي عليها.

ح. فترة النقدية : **Cash Conversion Cycle** = فترة الاحتفاظ بالمخزون + فترة تحصيل الذمم المدينة - فترة دفع الذمم الدائنة.

$$\text{فترة النقدية} = \text{فترة الاحتفاظ بالمخزون} + \text{فترة تحصيل الذمم المدينة} - \text{فترة دفع الذمم الدائنة.}$$

وهي الفترة المحددة (عدد الايام) لبيع المخزون السلعي وتحصيل الذمم المدينة وتسديد الذمم الدائنة ، وبالتالي تعتبر مؤشر على كفاءة المؤسسة في إدارة رأس المال العامل، وتوفير رؤية واضحة لقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها لموردي السلع والخدمات، ومن خلال فترة النقدية فإن المحلل المالي يكون قادر على تمييز الاتجاهات الايجابية والسلبية في إدارة رأس المال العامل، فالشركة التي تحتاج الى فترة دوران أقل لدوران المخزون، وتحصيل الديون يعني أن لديها سيولة نقدية كافية لسداد التزاماتها التجارية، وزيادة حجم السيولة في الشركة على المدى الطويل.

4.2. نسب الربحية (المردودية)

تعبر نسب الربحية على مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات، أو من الأموال المستثمرة، فهذه النسب تقيس أداء مجمل أنشطة المؤسسة ، وهي تعتبر محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها دارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، أما فيما يتعلق بالمدى الأنسب لها، فإن ذلك يختلف حسب نوع النشاط والقطاع ودرجة المنافسة وغيرها من الشروط، وبالتالي فإن تقييم نسب الربحية يستدعي مقارنتها أساسا بالنسب التاريخية لنفس الشركة والشركات المنافسة، وبطبيعة الحال كلما كانت أكبر كانت أفضل، ودل ذلك على حسن الأداء الاجمالي للمؤسسة. من أهم النسب المستخدمة:

أ. نسبة المردودية التجارية (هامش صافي الربح)

تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار من المبيعات، ويختلف هامش الربح من قطاع الى اخر، بحسب نوعية النشاط ودرجة المنافسة أو الاحتكار الموجود في ذلك القطاع ، وتحسب من خلال:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{100 \times \text{المبيعات السنوية}}$$

المبيعات السنوية

ب. معدل المردودية المالية (العائد على حق الملكية)

تقيس هذه النسبة مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتعد نسبة مهمة كون أحد أبرز أهداف التسيير المالي هو تعظيم ثروة المساهمين، وبحسب كالتالي:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{100 \times \text{الأموال الخاصة}}$$

الأموال الخاصة

ج. معدل المردودية الاقتصادية (العائد على مجموع الأصول):

تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه المؤسسة قابل كل دينار وظفته في استخدامها، أي ما يعطيه الدينار الواحد من الاستخدامات الثابتة والجارية من نتيجة، لأن العبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة، بقدر ماهي مردودية هذه الأصول، وبحسب هذا المعدل كالآتي:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{100 \times \text{أموال الاستخدامات}}$$

أموال الاستخدامات

2. شروط استخدام النسب المالية

إن الاستفادة من النتائج التي تقدمها النسب المالية يبقى رهنا بالفهم الجيد والاختيار السليم لهذه النسب، من أجل التوصل إلى أفضل الحلول، وفيما يلي أهم الشروط التي يتعين احترامها أثناء استعمال النسب المالية:

- أن تكون هناك علاقة منطقية بين العناصر التي يركب منها بسط ومقام النسب.
- اختيار النسب التي تتفق مع الأهداف المسطرة لعملية التحليل المالي.
- أن تكون هناك أرقام مرجعية للمقارنة، سواء لنفس المؤسسة خلال سنوات سابقة، أو لمؤسسات منافسة، أو حتى من خلال نسب معيارية متفق عليها في حقل التحليل المالي.
- عدم الاعتماد على نسبة واحدة للحكم على وضعية وأداء المؤسسة.